يكتبه : أسامة غيث

قضية شعور المواطن بعائد التنمية «٤»

سياسات الخصخصة.. وتناقضات التقييم

هناك شبه اجماع على التاثير المباشر لسياسات الخصخصة على قضية شعور المواطن بعائد التنمية بحكم ما تعنيه من تحول لصورة الملكية من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة وما يرتبط بذلك من تعديلات جذرية فى نمط الادارة والتنظيم للأعمال والمنشآت بهدف تعميق الكفاءة وزيادة الربح وتزامن تحقيق هذه الاهداف مع تنفيذ اجراءات لتقليص العمالة والاستغناء عن اعداد منها من خلال نظم المعاش المبكر وغيرها وهو ما يلقى ظلالا سلبية على الصورة العامة لسياسات الخصخصة وقد تعمقت الظلال السلبية فى ظل اتساع ظاهرة البطالة وتفشيها على نطاق واسع وعجز القوى العاملة الجديدة عن توفير فرصة العمل اللائقة والمناسبة.

وعلى مدى الاسابيع الماضية طرح الاسبوع الاقتصادى قضية شعور المواطن بعائد التنمية من خلال رؤية الخبراء الاقتصاديين الاكاديميين والتى اشارت إلى ما يحيط بسياسات الخصخصة من مشكلات وتعقيدات وتجاوزات وصلت إلى قمتها ومداها فيما احاط صفقة بيع عمر افندى من اختلالات صريحة وعلى الرغم من كل ذلك فإن الحكومة لم تقم بالمسئولية الواجبة عليها ممثلة فى ضرورة طمأنة الرأى العام واقناعه بالمنطق الاقتصادى والمالى السليم بسلامة الصفقة مع السعى لتنفيذ جميع الملاحظات والاتهامات بشكل علمى وموضوعى حتى لاتتأثر مسيرة الخصخصة وحتى لا تترسب قناعات خاطئة لدى جمهور المواطنين عن عملياتها.

وبالنسبة لتأثير سياسات الخصخصة على شعور المواطن بعائد التنمية بحكم ارتباطها بفرص واوضاع العمل القائمة وما يلحق بها من تغير مع الخصخصة يوضح الدكتور مهندس نادر رياض رئيس اتحاد منظمات الاعمال المصرية الاوروبية إن الاتجاه للاخذ بمفهوم الخصخصة اتجاه عالمى أخذت به الدول الرأسمالية وايضاً الدول الاشتراكية، لأنه ثبت باليقين ان الدول والحكومات هى جهة إدارة وليس جهة استثمار. والادارة فى هذه الحالة تعنى تهيئة المناخ للاستثمار دون التدخل فيه بمعنى وضع القواعد المنظمة لعمل البنوك والبورصات وأسواق المال والقوانين والتشريعات المنظمة للشارع الصناعى والتجارى والمنظمة لعدم حدوث حالات احتكار أو تواطؤ ضد مصلحة المستهلك، بينما تترك المجال واسعاً للمتنافسين من أبنائها ومن الخارج ايضا ليتبارى كل منهم سعيا لتقديم الافضل فى خدمة المستهلك والعميل لبقى فى النهاية هو المستفيد من اكتساب ثقة السوق.

د. نادر رياض

ويشير إلى أن العالم يتعامل على ارض الواقع مع اكثر من نظرية يؤخذ بها فى عالم الخصخصة لكل منها لها ما لها وما عليها باختلاف ظروف كل بلد واحتياجاته ووفقا لتوجهات النمو ومقتضياتها وفى مقدمة هذه النظريات :

(١) النظرية القائلة إن سرعة إنجاز برنامج الخصخصة يوفر ميزة الحد من نزيف الخسائر المتوالية والمتراكمة عن كل سنة يتأخر فيها البرنامج والذى لو وضع فى الاعتبار لجعل من أى صفقة بيع بسعر اعلى تأتى متأخرة لسنوات أكثر خسارة على الاقتصاد الوطنى من البيع الفورى إن كان بسعر اقل، بمعنى أنه يجب وضع الخسائر السنوية المتراكمة فى الاعتبار عند النظر فى العروض المتاحة والقابلة للتنفيذ والمطروحة الآن وذلك بإدخال سرعة إتمام الإنجاز عنصراً فى المفاضلة.

(٢) وهناك نظرية أخرى تضع فى الاعتبار أهمية استمرار الصناعة فى حالة كونها صناعة استراتيجية تحتاج الدعم والتطوير بضخ أفكار جديدة واستثمارات إليها بمعرفة المشترى المتخصص فى هذه الحالة سواء كان هذا فى صناعة مثل المطاط كالإطارات أو صناعة مثل الكيماويات كالأسمدة أو الصلب أو المسبوكات والمطروقات أو الكابلات أو اسلاك اللحام وغيرها من صناعات البنية الأساسية دون إغفال الأهمية الاستراتيجية لصناعة دون أخرى.

وهذا النوع من الخصخصة يرتقى بالفكر الاستثمارى للدرجة التى تجعل من الدولة مستثمراً كبيراً يسعى لجذب استثمارات عالمية إليه ليدخل بها فى دائرة الضوء من واقع التكنولوجيات الحديثة المكتسبة والتى تصلح لتغطية السوق المحلية والتعامل عالمياً من واقع الندية والقدرة على المنافسة، وهذا النوع من الاستثمارات غالباً ما يدخل فى نطاق الصناعات الاحتكارية ذات التخصص الدقيق، لذا فانه من الطبيعى أن يتم التعامل معها طبقاً للقواعد الخاصة بها وليس طبقاً لقوانين المناقصات والمزايدات المحلية.

لقد ظل برنامج الخصخصة عبئا على الاقتصاد المصرى لسنوات طويلة نظراً لمروره فى نفق الفساد والإفساد على طوله وظلمة طريقه ليخرج منها بظاهرة الأيادى المرتعشة، وهو أمر نرجو له ألا يستمر. وهناك مناخ عام ساهم بالخطأ فى زيادة عدد الأيادى المرتعشة ناهيك عن إضعاف الثقة فى المفاوض المصرى وهو أمر يتعارض كل الاعتراض مع الصفة الوظيفية والمهنية التى يجب توافرها فى المفاوض المحترف.

ويقدم الدكتور نادر رياض تقييما شخصيا لمجريات الاحداث المرتبطة بوقائع الخصخصة ووصفاتها وما يثار حولها من احاديث حيث يؤكد ان التشكيك مجاف للحقيقة والواقع إذ أن وزارة الاستثمار ممثلة فى الشركات القابضة التابعة لها وتلك ايضاً التابعة للشركات القابضة تحوى من الكفاءات المتخصصة فى عمليات البيع والتقييم بما لديهم من البيانات والاستراتيجيات ما يكفل لهم اتخاذ القرار المناسب أخذاً فى الاعتبار أن هناك فى اغلب الأحوال تعددية فى المحاور والمنابر داخل هذه الشركات ذاتها مما من شأنه أن يرشد أى قرار قبل أن يقترب من المراحل النهائية للبت. كما يرى من وجهة نظرة ضرورة التحذير من أن هناك ثمة ظاهرة أخذة فى التكون هدفها إرهاب القائمين على إدارة كل صفقة بما يعوق من إتمامها وهو أمر ليس فى مصلحة الفرد ولا المؤسسة ولا الدولة.

(٣) وهناك نظرية تأخذ بها الكثير من الدول الصناعية اعترافا منها بوجهة نظر المشترى المحتمل وهى أن احتمالات النجاح المستقبلية لأى شركة مطروحة فى برنامج الخصخصة يتحدد يوم الشراء وكذا شروط هذا الشراء، بمعنى أن بيع شركة بسعر مبالغ فيه أو بشروط مجحفة لن يكفل لهذه الصناعة النجاح فى المستقبل هذا إذا قبل بها المستثمر فى الأصل، وهو امر ليس فى مصلحة الدولة لأنه يحكم على المشترى الجديد بالفشل قبل أن يبدأ، أى انه من الواجب أن توفر الدولة للمشترى المحتمل من المغريات ما يشجعه على الشراء وهو أمر لايحسب على الدولة وإنما يحسب لها باعتبارها من مقومات الحكم الرشيد الذى يحقق مصلحة الدولة من خلال مصلحة الفرد والصناعة الوطنية المملوكة للأفراد.

وحول مقترحات التعديل والاضافة لسياسات الخصخصة الراهنة يقترح ان تكون هناك سياسة جديدة للدولة تشجع فيها أبناءها المصريين على الدخول فى الخصخصة دون ثمة تردد وتمنحهم من التسهيلات ما يشجعهم على الإقبال متحملين المخاطر والأعباء نيابة عن الدولة ليحققوا لأنفسهم نجاحاً صناعياً ومحققين للدولة نجاحاً اقتصادياً ليكون نتاج هذه العملية نجاحاً مزدوجاً. ويساهم فى تعميق هذا التوجه تغير دور وزارة العمل فى وضعها الحالى عن سابقة فى ظل حصول العمال على حقوقهم دون ثمة معوقات تتطلب الدفاع الوهمى عن حقوق لم تعد مهدرة إلى دور الاهتمام بتثبيت العمال وتطوير أدائهم صعوداً بهم على سلم الأجور ذات الشرائح الاعلى وذلك بوضع برامج تأهيلية وتدريبية لتلك العمالة لتحقيق ذلك يتزامن هذا مع نظرية أن جميع العمال المصريين أبناء وزارة العمل وليس فقط هؤلاء الذين يعملون فى القطاع العام المطروح للخصخصة إذ انه بالقطع سيوظف آخرون معهم فى حالة تسوية حالتهم بما يرضيهم كما هو متبع فى ظل النظام المعمول به. حيث تحرص الخصخصة على توفير آلية للمعاش المبكر دون ان تحظر على العمالة المطبق عليها ذلك البحث عن فرص عمل جديدة سواء فى العمل الحر أو الوظيفى وهو أمر يتساوى مع المطبق فى انجلترا وألمانيا وأوروبا الموحدة.

(٤) وبالنسبة لنظرية تطبيق الخصخصة لدولة مثل ألمانيا نجد أن ألمانيا الموحدة خصخصت ألمانيا الشرقية بأكملها فى ست سنوات وفى الوقت نفسه وفرت اعتمادات مالية رخيصة طرحتها عن طريق الجهاز المصرفى بسعر فائدة ١٪، ولكنها قابلة للاسترداد خلال ١٠ سنوات، حيث بلغ حجم الأموال التى ساهمت بها دولة ألمانيا لخصخصة ألمانيا الشرقية بضعة مليارات من الماركات فى المرحلة الأولى تم استردادها بالكامل مرة أخرى بعد اتمام عملية الخصخصة. وهو ما يعنى ان نجاح عمليات الخصخصة على نطاق واسع يحتاج إلى تمويل عن طريق الدولة قابل للاسترداد فيما بعد وذلك من خلال البنوك لتوفير التمويل اللازم للخصخصة مقابل فوائد مصرفية منخفضة ضمن تنظيم مالى توفره الدولة لهذه البنوك. وتتحمل من خلاله الفارق فى اسعار الفائدة.

●●●

فى كل الاحوال وجميع الظروف فإن اساليب التقييم المالى والاقتصادى للشركات يجب ان تلتزم بالمعايير والاعراف الدولية الدقيقة والسليمة التى تشكل اتجاها عاما غالبا ولايمكن ان ترتكن إلى بعض التطبيقات الجزئية أو التطبيقات ذات الظروف شديدة الخصوصية مثل تجربة المانيا فى الخصخصة بحكم أن هدفها المحورى كان يتركز فى سرعة القضاء على النظام الشيوعى فى المانيا الشرقية وتطبيقاته مهما كان الثمن وكذلك الحال فى روسيا الاتحادية والتى شاب عملية الخصخصة فيها احاديث لاحدود لها عن الفساد الكبير والنهب المنظم ومافيا الاقتصاد والسياسة.

وخلال الاسبوع الحالى نقدم رؤية من داخل مجتمع الأعمال تعكس بالضرورة والقطع أولويات ونظرة هذا القطاع لسياسات الخصخصة من خلال مصالحه وأولوياته وهى رؤية لرجل صناعة يشغل العديد من مناصب المسئولية ذات الطابع العام ولكنها رؤية تقدم جانبا من الموضوع حتى فى نطاق الرؤية الراسمالية الصرفة والدليل على ذلك أن تطبيقات مارجريت تاتشر رئيسة الوزراء البريطانية السابقة والمحسوبة على اليمين الاوروبى لسياسات الخصخصة تمت تحت شعارات الرأسمالية الشعبية بمعنى توسيع قاعدة المالكين من الشعب البريطانى وتحويل من لايملكون إلى مالكين للمنشآت والشركات العامة كحملة اسهم مع التشدد الكبير فى عمليات التقييم والطرح للبيع والاصرار على قاعدة السهم الذهبى الافتراضى الذى تملكه الحكومة فى كل منشأة او شركة تباع ويكون له فى مجلس الادارة حق الفيتو على القرارات التى تشكل اضرارا بالمستهلكين أو بالمصالح الاقتصادية العامة وغيرها من الصور المطبقة فى انجلترا أو غيرها والتى تصب فى خانة طمأنة الرأى العام وجمهور المواطنين بما يتيح الفرصة فى النهاية لأن تصبح الخصخصة اصلا من اصول السياسات العامة الناجحة التى يشعر كل مواطن بعائدها الايجابى على مستوى معيشته ورفاهيته وايضا على تعزيز سلامة وصحة وعافية الاقتصاد القومى.

وفى مصر فإن الالتزام المبدئى للاصلاح الهيكلى والذى لايمكن الخروج عليه او تجاهله من الكافة يرتبط بالتدرج ويرتبط برفض الصدمات السريعة المفاجئة ويحرص على الابعاد الاجتماعية والانسانية للاصلاح ونتائجه وهو ما لايتفق على الاطلاق مع أى دعوة للسرعة فى الخصخصة ويتعارض تماما مع جميع نظريات البيع بالثمن البخس والرخيص تحت مسميات مختلفة وتبريرات هلامية تصب فى البداية والنهاية فى إثارة الاقاويل والشائعات والحرائق؟!